ففي حالة السلم، يمكن استخدامها جسر تفاهم بين اسرائيل والشعب العربي الفلسطيني؛ أما في حالات الحرب، فان الدولة تستفيد من الاقلية هذه كيد عاملة منتجة، عندما تكون قواها البشرية مشغولة بالحروب، وخلاصة القول، ان رغبة القومية العربية الفلسطينية هي في الانتماء الى الكل الشعبي والقومي، وتقبل بالحلول المناسبة التي ترضى عنها منظمة التحرير الفلسطينية.

انني كنت ادعو الى الدولة العلمانية، التي تعيش فيها القوميات والمذاهب بحقوق متساوية، لأنني كنت اعتقد بأن التقسيم لا يحل اية مشكلة. وقد برهن الزمان على ذلك. وعبّرت عن هذا الموقف منذ فترة طويلة. واذا كان هذا الحل يبدو متعذراً حتى الآن، فلتكن الدولة العربية الفلسطينية في القسم الآخر من فلسطين كاجراء مرحلي؛ والزمن كفيل بوحدة القسمين في المستقبل، لمصلحة سكانهما، لأن الحل العلماني هو الحل النهائي. كان التقسيم اجراء غير مبدئي وظالماً، اتخذ تحت ظروف قاسية، واستجابت له قوى التقدم في حينها، لتفادي انعكاسات سياسية ودولية على ظروف الدمار الذي اصابها خلال الحرب ضد النازية، وقدمته تحت الشعار الجميل والنبيل «حق الشعوب في تقرير مصيرها».

ولم تكن غايته الحقيقية الاّ ترضية لشهوة الامبريالية الصاعدة للاستيلاء على تركة الامبراطورية البريطانية العجوز. وفي رأيي، كانت الغلبة للظروف السياسية الضاغطة على المبادىء التقدمية الثابتة. وقد عانى العرب، والعالم بأسره، من شرور هذه التسوية، وأصبحت «دولة تقرير المصير» قاعدة عسكرية ضخمة وخطرة على نفسها، وعلى مصير الحرب والسلم، وعلى الاتحاد السوفياتي بالذات.

حول التعددية والجبهة الوطنية

لا بأس من التعددية الحزبية السياسية والاجتماعية. فهي من سمات وخصائص النظام الرأسمالي؛ وهي الشكل الديمقراطي لهذا النظام؛ وقد جاءت لتعبّر عن مختلف مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية.

ما الذي يربط، مثلاً، بين الحركة التقدمية والحزب الشيوعي الاسرائيلي، والتنظيم الاسلامي، وحركة ابناء البلد، وغيرها من الفئات، غير الهدف المشترك، وهو الدفاع عن حقوق المواطنين العرب في اسرائيل، والتضامن مع الشعب الفلسطيني في سعيه الى اقامة دولته المستقلة على الجزء المتبقي من ارض فلسطين، اضافة الى حماية الهوية الفلسطينية، وتراث الشعب، وثقافته القومية ؟

هذه الاهداف تستقطب كل الاحزاب والحركات والفئات الاجتماعية والسياسية العربية، وتجمعها على صعيد واحد. ولكن تختلف هذه الحركات في تكتيكاتها وليس على مبادئها الاساسية، وهذا يسهل لها العمل المشترك الموحّد في اطار اهدافها المعلنة. أما اقامة جبهة عريضة واسعة تضم جميع المجموعات العربية الوطنية، فهو امر بعيد التحقيق. ان جبهة من هذا النمط يمكن ان تظهر فقط في ظروف ثورية، كظروف قطاع غزة والضفة، وليس في الظروف القائمة، اليوم، في اسرائيل. قد تتطور الامور لتأليف جبهة تضم الشيوعيين وغير الشيوعيين في مجالس القرى المحلية: جبهة يسار يتزعمها الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وبجانبها جبهة وطنية يتزعمها المثقفون الوطنيون من البرجوازية الصغيرة والفلاحين. أما اولئك الذي يطلقون على انفسهم المعتدلين، فانهم سيكونون فريقاً خارج نطاق التجمع اليساري، أو التجمع الوطني؛ فالاعتدال، هنا، لا معنى له، الا التذييل للحركة الصهيونية واحزابها، والتسلل الخبيث الى صفوف الشعب، لسلب وجدانه، وشخصيته، وعزله عن المجموعة العربية الاساسية في البلاد.

حول م.ت.ف.

ان الحركات الوطنية الاستقلالية غير مذهبية في اغلب الحالات؛ وتضم، في جوانبها، مصالح كل الطبقات والفئات الاجتماعية. وهذا الامر ينطبق على م.ت.ف. كحركة وطنية استقلالية. الا ان الشيء الذي يميّز الثورة الفلسطينية عن كل الثورات الوطنية التحررية هو صفتها الشعبية الشاملة. فلا مكان ليمين او يسار في ثورة يحتضنها شعب بأكمله، بكل افراده، وفئاته، وفصائله؛ لأن كل هذه الجماعات قد اصابها الضرر، والقهر، والتشريد، والغربة. والتحالفات التي قامت بين الاستعمار